

(تعتبر الموازنة العامة للدولة مرآة لحالة الاقتصاد الوطني حيث يمكن من خلالها التعرف علي



وضع الاقتصاد) في ضوء تلك العبارة ناقش . **هام جدا**

(أ) تعريف الموازنة العامة وأهميتها

تعريف الموازنة العامة

الموازنة العامة للدولة هي برنامج العمل السياسي، والاقتصادي والاجتماعي للحكومة خلال الفترة المالية المقبلة (عادة سنة) وهي الأداة الرئيسية التي يمكن من خلالها تحقيق أهداف الدولة.

أهمية الموازنة العامة

- (١) يمكن التعرف من خلال الموازنة العامة علي ما إذا كانت الدولة تعتمد في الحصول علي إيراداتها علي الضرائب أو غيرها من البنود مثل السياحة، والبترو، وقناة السويس... الخ
- (٢) يمكن التعرف علي جوانب النفقات وهل يستحوذ الدعم المقدم لفئات الشعب علي حيزا كبيرا من النفقات من عدمه.

- (٣) شكل ومكونات الموازنة العامة للدولة تعكس مدي اعتماد الدولة علي التمويل بالعجز، سواء أكان تمويلا داخليا (دين عام محلي) أو علي الاستدانة الخارجية (دين عام خارجي)

ب) هل تختلف الموازنة العامة عن الميزانية العمومية للشركة وكذلك هل تختلف عن الموازنة القومية والحساب الختامي

أولا : اختلاف الموازنة العامة للدولة عن الميزانية العمومية للشركة ؟

تختلف الموازنة العامة للدولة عن ميزانية الشركة أو المنشأة من عدة نواحي حيث أن الميزانية العمومية ما هي إلا بيان للمركز المالي للمنشأة في نهاية السنة المالية كما تتضمن الميزانية العمومية أرقاما فعلية لوضع المنشأة خلال العام المنصرم.

❖ علي عكس الموازنة العامة للدولة التي تعد للدولة ككل ولي منشأة ما وتتضمن أرقام تقديرية (متوقعة) للاستخدامات والموارد العامة خلال عام قادم.

ثانيا اختلاف الموازنة العامة عن الموازنة القومية والحساب الختامي

وتختلف الموازنة العامة للدولة عن الموازنة القومية حيث تعكس الأخيرة تقديرات أوجه النشاط الاقتصادي من حيث الدخل القومي ومكوناته وكيفية توزيعه علي المجتمع وبالتالي فإن الموازنة العامة هي مفهوم ضيق للموازنة القومية.

❖ أما فيما يتعلق بالحساب الختامي للدولة فهو يعكس الإيرادات والنفقات التي تم الحصول عليها وإنفاقها خلال عام سابق أي ما حدث بالفعل خلال العام الماضي وليس المتوقع لعام قادم كما هو الحال بالنسبة للموازنة العامة للدولة أي أن الموازنة العامة تعكس ما يجب أن يكون أما الحساب الختامي فيعكس ما هو كائن أو قائم بالفعل خلال عام سابق.

ج) مبادئ إعداد الموازنة العامة

(١) مبدأ سنوية الموازنة

❖ تعد الموازنة العامة للدولة لمدة سنة مالية من خلال إعداد توقع لإيراداتها ونفقاتها خلال عام قادم وتختلف بداية ونهاية السنة المالية من دولة إلي أخرى ففي مصر مثلا تبدأ السنة المالية في الأول من يوليو وتنتهي في الثلاثين من يونيو من العام الميلادي.

(٢) مبدأ وحدة الموازنة

❖ تحتوي الموازنة العامة علي كافة الإيرادات والنفقات كوحدة واحدة داخل الموازنة ويسهم هذا المبدأ في سهولة مقارنة إيرادات الدولة ونفقاتها ومن ثم إمكانية تحديد العجز أو الفائض أو التوازن المتوقع في الموازنة. ويلاحظ أنه ❖ قد تجد الدولة ضرورة أفراد موازنات فرعية إلي جانب الموازنة الرئيسية مثل الموازنات

الفرعية التي تعد أوقات الحروب كذلك موازنة نفقات تمويل مشروع ضخم ظهرت حاج ملحة لإنشائها مثل مشروع إنشاء محطة نووية. **كذلك هناك بعض الجهات الحكومية أو العامة للدولة** تمارس أنشطة تجارية أو صناعية فقد تری الحكومة ضرورة أفراد موازنات خاصة ومستقلة لها لإعطائها الحرية الكاملة في إدارة مشروعاتها بعيدا عن القيود الحكومية

(٣) مبدأ شمول أو عمومية الموازنة:

يجب أن تحتوي الموازنة العامة للدولة علي حصر لكافة أوجه النفقات المتوقعة وكافة الإيرادات المتوقعة وليس صافي الإيرادات المتوقعة (الإيرادات المتوقعة - النفقات المتوقعة) وبالتالي يسهل للجهات الرقابية مراقبة الجهات التنفيذية عند قيامها بالإتفاق أو تحصيل الإيرادات.

(٤) مبدأ توازن الموازنة:

❖ يقصد بتوازن الموازنة وجوب تساوي إيراداتها المتوقعة مع نفقاتها المتوقعة علي الرغم من الواقع العملي قد يظهر خلاف ذلك حيث غالبا ما تحتوي الموازنة العامة علي فائض أو عجز ويظهر كل ذلك عند إعداد الحساب الختامي للدولة في نهاية العام والذي يوضح الإيرادات الفعلية والنفقات الفعلية التي تم الحصول عليها أو إنفاقها خلال عام سابق.

(٥) مبدأ شيوع الموازنة:

❖ ويقصد بهذا المبدأ عدم تخصيص إيراد ما لتمويل نفقات معينة كان يتم تخصيص إيرادات قناة السويس لتمويل نفقات التعليم أو الصحة ولكن يتم الإتفاق دون تخصيص من قبل إيراد معين. ولكن يلاحظ أن ... هناك استثناءات لهذا المبدأ كما الحال في مصر حيث تم تخصيص وفرض رسم معين لدور المحاكم ورسم للنظافة وحصيلة بيع أراضي الدولة.

(٦) مبدأ واقعية تقديرات الموازنة:

❖ أي عدم المغالاة في تحديد بنود الإيرادات والنفقات العامة وبما يحقق أهداف خطة الدولة.

(د) مراحل إعداد الموازنة العامة للدولة:

المرحلة الأولى: مرحلة الإعداد

❖ تطلب وزارة المالية أو الخزانة العامة للدولة في هذه المرحلة من كافة الجهات (التي تشكل في مجموعها الموازنة العامة) إرسال بيان محدد وتفصيلي لكافة إيراداتها المتوقعة لعام لاحق وبيان تفصيلي بكافة نفقاتها المتوقعة.

❖ ويتم بعد ذلك تجميع كافة الإيرادات والنفقات المتوقعة في شكل موازنة موحدة

المرحلة الثانية: مرحلة الاعتماد

❖ يتم في هذه المرحلة عرض الموازنة العامة علي الجهة التشريعية (البرلمان - الكونجرس - مجلس الأمة) لاعتمادها أو التعديل عليها أو رفضها وبحيث يتم بعد ذلك إصدار قانون الموازنة تمهيدا للتنفيذ.

المرحلة الثالثة: مرحلة التنفيذ:

❖ تختص الجهات التنفيذية بتنفيذ قانون الموازنة العامة بما ينطوي عليه من بنود إيرادات ونفقات علي أن تقوم الجهات الرقابية في الدولة (مثل الجهاز المركزي للمحاسبات في مصر) بمتابعة وتقييم التنفيذ وإعداد تقارير عن ذلك لعرض في نهاية تنفيذ الموازنة.

المرحلة الرابعة: مرحلة المراجعة وإعداد الحساب الختامي:

❖ تأتي هذه المرحلة لإجراء المراجعات اللازمة علي كافة بنود الموازنة ومعرفة ما تم تنفيذه بالفعل وإعداد التقارير اللازمة تمهيدا لإعداد الحساب الختامي والذي يوضح كما سبق القول ما تم تنفيذه بالفعل ومقارنة ذلك بما هو مخطط (الموازنة).

(هـ) العجز النقدي والعجز الكلي في الموازنة العامة

❖ **يعكس العجز النقدي مدي قدرة موارد الدولة (ضرائب - منج وإيرادات أخرى) علي تغطية نفقات الدولة ويتم**

حساب العجز النقدي علي النحو التالي:

العجز النقدي = (الأجور وتعويضات العاملين + شراء السلع والخدمات + الفوائد + الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية + المصروفات الأخرى + شراء الأصول غير المالية) - (الضرائب + المنح + الإيرادات الأخرى).

أما العجز الكلي فهو عبارة عن العجز النقدي مضافا إليه صافي حيازة الأصول المالية :

أي أن العجز الكلي = العجز النقدي + (متحصلات الإقراض ومبيعات الأصول المالية بدون حصة الخصصة - حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية بدون مساهمة الخزانة العامة في صندوق تمويل الهيكلية)

و أوجه الاختلاف والتشبه بين الموازنة العامة للدولة والموازنة النقدية

الموازنة العامة للدولة والموازنة النقدية

تمثل الموازنة النقدية بيان يتضمن تقديرا لموارد المجتمع من النقد الأجنبي وأوجه استخداماتها خلال فترة مقبلة جري العرف علي أن تكون سنة من هنا تتشابه الموازنة العامة مع الموازنة النقدية في أن كليهما تتضمنان تقديرات وليس أرقاماً فعلية. ← ومع ذلك فهناك اختلافات فيما بينهما البعض حيث أن :

- (1) أرقام الموازنة العامة تكون بالعملة المحلية بينما تكون أرقام الموازنة النقدية بالعملة الأجنبية.
- (2) تختص الموازنة العامة بالنشاط الحكومي فقط بينما تختص الموازنة النقدية بالنشاط الحكومية ونشاط القطاع الخاص.

تؤدي الحكومة في أي دولة أربع وظائف هامة تقديم السلع العامة ، إعادة توزيع الدخل ، تقديم خدمات الأمان الاجتماعي ، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي ، وفي سبيل تحقيق ذلك تحتاج الحكومة إلي موارد ومن ثم قد تلجأ إلي الدين العام المحلي في ضوء تلك الصارة ناقش:

هام جدا

(أ) مبررات اللجوء إلي الدين العام المحلي بدلا من الضرائب

- تلجأ الدول إلي تفضيل الدين العام علي الضرائب لتمويل عجز الموازنة إلي العديد من الأسباب نذكر منها ...
- أ) الانحياز لصالح الفقراء** إذ أنه من العدالة والإنصاف أن يتم تمويل عجز الموازنة من خلال الدين العام وليس من خلال فرض ضرائب جديدة أو زيادة معدلات الضرائب الحالية علي فقراء الجيل الحالي .
- ب) منهج استقرار الضريبة** ووفقا له فإن الدولة تستخدم فائض أو عجز الموازنة بالطريقة التي يمكن من خلالها تجنب حدوث تغيرات حادة في معدلات الضرائب
- حيث أن زيادة أو تخفيض الضرائب يتبعه انخفاض في الكفاءة الاقتصادية وتعميق ظاهرة عدم التأكد الاقتصادي ومن ثم فإن التمويل من خلال الدين العام يسمح بتحقيق الرشادة للسياسات الدورية للدولة ولمواجهة الاحتياجات العاجلة للإنفاق
- ج) الاستقرار** : يساعد التمويل من الدين العام علي تحقيق الاستقرار إذ تتجنب الدولة من خلاله الاعتماد علي طبع النقود لتمويل عجز الموازنة وبالتالي تتجنب حدوث تضخم .
- د) إن تمويل عجز الموازنة من خلال الضرائب يستغرق وقتا أطول** مقارنة بالدين العام كما أن التمويل من خلال الضرائب قد يؤدي إلي تخفيض معدل النمو الاقتصادي المحتمل نظرا للتأثير السلبي الذي يحدث في حوافز العمل والاستثمار وقرارات الادخار وتخصيص الموارد بصفة عامة
- هـ) الضرائب** تعتبر تحويلا إلزاميا (إجباريا) علي عكس الدين العام الذي يعد وسيلة تحويل اختيارية لذا فإن التمويل من خلال زيادة الضرائب قد يعتبر من وجهة نظر القطاع الخاص نوعا من التطفل من قبل الحكومة في حين لا يعتبر الدين العام كذلك .
- (و) يعد التمويل من خلال الدين العام أقل تكلفة بالنسبة للناخبين الذين يخضعون للخداع المالي

(ب) مكونات الدين العام المحلي المصري

- (أ) الدين المستحق علي الحكومة
- (ب) الدين المستحق علي الهيئات العامة الاقتصادية
- (ج) صافي مديونية بنك الاستثمار القومي

(ج) الدين العام في الفكر الاقتصادي (المدارس الاقتصادية المختلفة)

(١) الفكر الكلاسيكي

في إطار الفكر الكلاسيكي القائم على عدة أركان منها الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وحياد السياسة المالية واقتصار دور الدولة على أمور الدفاع والأمن فإن الموازنة العامة للدولة يجب أن تكون في حال توازن وبالشكل الذي يضمن التخصيص الأمثل للموارد (الضرائب) من هنا عارض الفكر الكلاسيكي وجود الدين العام لأنه نتاج عدم توازن الموازنة وتدخل الدولة وهذا مما يتعارض تماما مع مبادئ هذا الفكر

(٢) الفكر الكينزي

خلافًا للفكر الكلاسيكي فإن الفكر الكينزي رفض مبدأ التوازن وبالتالي لا مانع من وجود عجز في الموازنة العامة وبالتالي وجود الدين العام طالما أن هناك توازنًا على مدار الدورة الاقتصادية وطالما أن هذا الدين يستخدم في علاج المشكلات التي تواجه الدولة شريطة ألا يستمر العجز (ومن ثم الدين العام) طويلاً

(٣) الفكر النيوكلاسيكي (النقيديون)

في إطار الفكر النيوكلاسيكي القائم على أفكار النقيديين وأفكار مدرسة جانب العرض يلاحظ أن النقيديين ركزوا على ضرورة ضبط العرض النقدي وعدم التوسع فيه من خلال ضبط الانفاق العام خاصة في المجالات غير المنتجة (مثل إعانات البطالة والشيخوخة) وبالتالي فهم لا يحبذون وجود الدين العام لأنه يساعد على زيادة عرض النقود في المجتمع وما ينطوي على ذلك من ظهور أو تفاقم بعض المشكلات القائمة مثل التضخم على أن يكون اللجوء إلى الدين العام المحلي في أضيق الحدود وذلك عند فشل الحكومة في القضاء على العجز في الموازنة العامة

(٤) مدرسة جانب العرض

تقوم أفكارهم على تحفيز جانب العرض في المجتمع من خلال عدة وسائل منها تخفيض معدلات الضرائب حيث أن تخفيض معدلات الضرائب يقضي على ظاهرة التهرب الضريبي وبالتالي زيادة الحصيلة الضريبية وبالتالي فإن الزيادة في أعباء الدين العام يمكن الوفاء بها من الزيادة في الحصيلة الضريبية الناجمة عن زيادة الناتج بفعل خفض معدلات الضرائب

(٥) فرضية التوقعات الرشيدة

فهي تعارض تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والاكتفاء بتصرفات الأفراد التي يجب أن تكون رشيدة وبالتالي تجنب وجود الدين العام .

(د) تطور مؤشرات الدين العام المحلي في مصر

- من الملاحظ أن نسبة الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي في مصر شهدت ارتفاعاً مستمراً منذ عام ٢٠٠٢ حيث بلغت حوالي ٨٧,٠% في ذلك العام ووصلت إلى ٩٨% عام ٢٠١٥
- أما عن نسبة أعباء الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي (والتي توضح مقدرة الدولة على خدمة تلك الأعباء) فقد لوحظ أن هذه النسبة تراوحت فيما بين ٥,٢% عام ١٩٨٦ و ٨,٦% عام ٢٠٠٦ وهي تعد نسبة كبيرة

نتائج القياس

- على الرغم من التأثير الإيجابي للدين العام المحلي على الأداء الاقتصادي إلا أن هذا التأثير اتسم بالضعف

عرف المالية العامة موضحاً الآثار الاقتصادية المختلفة للسياسة المالية

علم اقتصاديات المالية العامة :

يهتم بصفة أساسية بدراسة وتحليل برامج الحكومة المتعلقة بإنفاق وجباية الأموال وآثارهما على كيفية تحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

(١) الآثار التخصيصية (الوظيفة التخصيصية)

من المعلوم أن ما يمتلكه أى مجتمع من موارد اقتصادية مهما تعددت أو كثرت فهي موارد محدودة ، فإذا افترضنا أن جميع موارد المجتمع قد استخدمت بالكامل بالإضافة إلى عدم تغير أساليب الإنتاج المستخدمة ، فإن أى قرار بزيادة إنتاج إحدى السلع أو إنتاج سلع جديدة ، يتطلب تحويل جزء من الموارد المستخدمة فى إنتاج السلع الأخرى ، وبالتالي تخفيض إنتاجها ، وهذا التغير فى توزيع الموارد بين أوجه الإنتاج المختلفة يطلق عليه (تخصيص الموارد)

مثلاً : عندما تتخذ الحكومة قراراً بزيادة الإنفاق لشراء بعض المعدات اللازمة للدفاع عن البلاد .. هذا القرار يعنى

تخصيص مزيد من موارد المجتمع (موارد بشرية ، موارد أخرى) للدفاع ، ومن ثم لابد أن يتناقص حجم الموارد المتاحة لإنتاج السلع الأخرى ، والنتيجة أن الموارد الاقتصادية المحدودة فى الاقتصاد أعيد تخصيصها لمزيد من الإنتاج الحربى مع حجم أقل من إنتاج السلع والخدمات فى القطاعات الأخرى ويظهر ما يطلق عليه (نفقة الفرصة البديلة) .

ويلاحظ أن ... تحديد الآثار التخصيصية الأدوات السياسية المالية ليس بالأمر السهل نظراً لأن هذه الآثار ليست واضحة فى جميع الظروف ، ففى بعض الحالات يصعب أو يستحيل رصده وتتبع هذه الآثار .

(٢) الآثار التوزيعية (الوظيفة التوزيعية)

يقوم النظام الاقتصادى خلال فترة زمنية بإنتاج قدر معين من السلع والخدمات التى يستهلكها أفراد المجتمع ، وأحد الوظائف الأساسية لهذا النظام هى تحديد طريقة توزيع هذا الكم من السلع والخدمات على أفراد المجتمع

مثال عندما تتخذ الحكومة قراراً بالتوسع فى الإنفاق على الخدمات الصحية بهدف زيادة الرعاية الصحية لأفراد المجتمع فإن تنفيذ هذا القرار يعنى أن حجم الموارد لإنتاج السلع الأخرى سيتناقص ولا يعنى تنفيذ هذا القرار أن كل فرد يتمتع بمزيد من الرعاية الصحية لابد أن يصاحبه انخفاض استهلاكه من السلع الأخرى بل ستوجد فئات يزيد استهلاكها من الخدمات الصحية دون أن تواجه انخفاضاً فى استهلاكها من السلع الأخرى كما ستوجد فئات أخرى قد لا يزيد استهلاكها من الخدمات الصحية ويعرض استهلاك أفرادها من السلع الأخرى للتناقص فإن السياسة المالية تكون قد أدت إلى إعادة توزيع الدخل الحقيقي للمجتمع فى صالح المجموعة الأولى على حساب المجموعة الثانية وهذا التغير فى توزيع الدخل بين أفراد المجتمع يطلق عليه الآثار التوزيعية

وهنا نلاحظ أن المستفيدين من القرار المالى الحكومى سيؤكدون دائماً أن " المجتمع " هو المستفيد من هذا القرار ، بينما المعارضون للقرار المالى سيقرون أن الأوضاع كانت أفضل قبل تنفيذ هذا القرار

أي أن من المستحيل وجود سياسة مالية مفيدة لجميع الأفراد يرضى عنها الجميع ،

(٣) الآثار الاستقرارية (الوظيفة الاستقرارية)

تقرر النظرية الكينزية أن مستويات التوظيف والإنتاج والأسعار تحدد بمستوى الإنفاق الكلى للمجتمع ، فإذا سلمنا بصحة هذه النظرية فإن تغير مستوى الإنفاق الكلى هو السبب الأساسى فى تقلب مستويات التوظيف والإنتاج والأسعار .

وتتلخص الآثار الاستقرارية للسياسة المالية فى قيام الأدوات المالية بتعويض أى انخفاض أو ارتفاع فى مستوى الإنفاق الكلى الذى يحقق مستوى التوظيف الكامل للموارد .. بمعنى تغيير أدوات السياسة المالية بهدف تصحيح أى انحراف فى هذا الإنفاق يخلق تغذية عكسية تعيد الإنفاق الكلى إلى مستواه المرغوب .

مثلاً : إذا تعرض الاقتصاد لحالة من تضخم الطلب وما يصاحبها من زيادة مستوى الإنفاق الخاص (الأفراد والمشروعات

(يمكن .. أن يكون لتغيير أدوات السياسة المالية آثاراً استقرارية على مستوى الإنفاق الكلى ، حيث تقوم

الحكومة بزيادة الضرائب وتخفيض الإنفاق وهذا ما يعرف بـ (الآثار الانكماشية) .

وعلى نفس الوتيرة يمكن القول أنه فى حالة تعرض الاقتصاد لموجة من الكساد وما يصاحبها من انخفاض الإنفاق القومى ..

يكون لتغيير الأدوات المالية آثاراً استقرارية على مستوى الإنفاق الكلى ، حيث تلجأ الحكومة لتخفيض الضرائب وزيادة الإنفاق وهذا ما يعرف بـ (الآثار التوسعية)

الآثار الاستقرارية ودور الزمن

ترجع أهمية الزمن بالنسبة للآثار الاستقرارية إلى عاملين ..

- الأول** ضرورة رصد ظاهرة التغير في النشاط الاقتصادي للتأكد من حدوث التغيرات خاصة فيما يتعلق بطبيعة التغيرات .. هل هي تغيرات لها صفة الاستمرار والدوام ؟؟ حيث يكون هناك وقت يمر حتى يتم اتخاذ القرار باختيار الأداة المناسبة ، وهذه الفترة الزمنية بين رصد التغيرات واتخاذ القرار تعرف بفترة (اتخاذ القرار) .
- الثاني** هناك فترة زمنية أخرى تمر بين اتخاذ القرار باستخدام الأدوات المالية وظهور أثر هذه الأدوات ، **فمثلاً ..** إذا ما تقرر توجيه الإنفاق نحو بناء المرافق العامة والطرق فإن تنفيذ هذا القرار يتطلب بعض الوقت لإعداد التشريعات اللازمة وموافقة المجالس التشريعية ، ثم الإعلان عن مناقصات بشأنها وتوقيع العقود لمنفذها .. وهكذا ، وتعرف هذه الفترة الزمنية بـ (فترة التنفيذ) .

اكتب مذكرات مختصرة عن ...

(ب) تقييم السياسة المالية في ضوء الاقتصاد الواقعي والاقتصاد المعياري

أ) الاختلاف بين الأدوات المالية

أ) الاختيار بين الأدوات المالية

الاختيار بين الأدوات المالية :

من العوامل التي تحكم الاختيار بين آثار الإنفاق الحكومي وآثار جباية الضرائب ما يلي ..

- * مدى آثار الأدوات المالية : ويقصد بها مدى انتشار هذه الآثار على مستوى الاقتصاد القومي ككل ، أو قصر تأثيرها على نشاط معين أو داخل إقليم معين .
- * سرعة تأثير الأدوات المالية : ويقصد بها قصر الفترة الزمنية التي تستغرقها الأداة لإحداث الأثر الاستقراري المرغوب (الإنفاق أسرع من الضرائب مثلاً)
- * مرونة الأداة المالية : ويقصد بها قدرة هذه الأدوات على التحول استجابة للتغيرات العكسية في الإنفاق الكلي . (الضريبة لا تنسم بالمرونة حيث لا يتم فرضها أو إلغاؤها إلا بقرار عكس الإنفاق الحكومي)

ب) تقييم السياسة المالية في ضوء الاقتصاد الواقعي والاقتصاد المعياري

- * الحكم على أداء السياسة المالية بهدف التمييز بين السياسات المالية المرغوب فيها والسياسات المالية غير المرغوب فيها ، من خلال أحد اتجاهين ...

الاتجاه الأول :

- ﴿ يتمثل في تحديد الآثار التخصيصية للموارد والآثار التوزيعية لأدوات السياسة المالية ، ويعتبر هذا الاتجاه هو جوهر ما يعرف بـ (التحليل لاقتصادي الواقعي) ، ويتضمن هذا التحليل مقولات وفرضيات تقوم على حقائق ثابتة ، ويمكن اختبار صحتها عملياً ، ويستخدم هذا التحليل في التنبؤ وقياس آثار استعمال أدوات السياسة الاقتصادية في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع .
- ﴿ وهو يساعد في التعرف على السياسات المالية المرغوبة (الجيدة) من خلال تقديم إطار (نموذج) مبني على فروض صحيحة لنتائج (آثار) أى سياسة مالية .

الاتجاه الثاني :

- ﴿ يلاحظ أن التعرف على نتائج (آثار) أى سياسة ليس كاف وحده للحكم عما إذا كانت هذه السياسة مرغوبة على مستوى المجتمع من عدمه ، بل يتطلب هذا الحكم معايير موضوعية أخرى تعكس مدى رضا الأفراد عن هذه النتائج ، وهو مجال ما يعرف بـ (الاقتصاد المعياري)
- ﴿ ويتضمن هذا التحليل مقولات وفرضيات لا تقوم على حقائق مؤكدة ، وبالتالي لا يمكن اختبار صحتها من الناحية العملية ، بل تخضع للأحكام الذاتية لمدعيها .

(١) العدالة

يعتبر معيار العدالة أكثر المعايير استخداماً عند مناقشة آثار السياسة المالية ، فالسياسة المالية يجب أن تنصف آثارها بالعدالة بالنسبة لجميع أفراد المجتمع .

ويتميز هذا المعيار بقبول عام من الأفراد في جميع المجتمعات ، فلا خلاف حول ضرورة اتسام آثار السياسة المالية بالعدالة .

ولكن رغم القبول الكامل لمبدأ العدالة داخل أي مجتمع ، غير أن هناك صعوبة حقيقية في تحديد معنى العدالة .. أو بعبارة أخرى رغم اتفاق جميع أفراد المجتمع حول ضرورة تحقيق العدالة نجد غير قلة من الأفراد يتفقون على مفهوم معين لها ، فالعدالة مسألة نسبية ، فما يعتبره بعضهم عادلاً ربما يراه البعض الآخر غير عادل .

فمثلاً هل يعتمد الإنفاق الحكومي على تقديم خدمة التعليم المجاني (عادلاً أم لا)

* يقرر البعض أن هذا الإنفاق يساهم في تحسين عدالة توزيع الدخل بين الأفراد في المجتمع خاصة أن المنتفعون به يمثلون أغلبية طبقات المجتمع ، ويثير البعض الآخر الشك حول عدالة مثل هذا الإنفاق إذا أخذ في الاعتبار الأفراد الذين ليس لديهم أولاد على الإطلاق ، أو ليس لديهم أولاد في سن التعليم ، في حين يسدد هؤلاء الأفراد ضرائب تساهم في تمويل الإنفاق الحكومي على التعليم المجاني .

في النهاية يمكن القول أن ..

العدالة معيار من الصعب استخدامه في الحياة العملية ، لكن هذا لا يعني أنه معيار غير هام يمكن إهماله ، خاصة أنه معيار يلاقى قبولاً عاماً بين أفراد المجتمع ..

(٢) الكفاءة الاقتصادية

الكفاءة الاقتصادية هو معيار شائع الاستخدام بين الاقتصاديين عند تقييم السياسة المالية ، ومفهوم الكفاءة الاقتصادية يركز على تحسين رفاهة الأفراد في المجتمع .

وتعرف الكفاءة لأي نظام اقتصادي على أنها .. (مدى قدرة هذا النظام على تحقيق أعلى مستوى من المنافع " الرفاهة " للأفراد الخدين في الاعتبار جميع السبل المؤدية إلى تحسين منافع " رفاهة " أفراد المجتمع)

وإذا طبقنا مفهوم الكفاءة الاقتصادية بهذا الشكل على تخصيص الموارد ، فإنه يمكن القول أن .. **التخصيص الكفء للموارد هو ..**

الوضع الذي يوزع عنده الموارد بحيث يستحيل تحسين أوضاع (منافع أو رفاهة) بعض الأفراد دون إلحاق الضرر بأوضاع (رفاهة ومنافع) الأفراد الآخرين .

الكفاءة الاقتصادية لتوزيع الدخل :

" الوضع الذي يوزع به الدخل في الاقتصاد بحيث يستحيل تحسين أوضاع بعض الأفراد دون إلحاق الخسارة ببعض الأفراد الآخرين "

◀ هذه التعريفات لمعنى الكفاءة الاقتصادية يمكن أن تكون أكثر وضوحاً باستخدام منحنى إمكانيات الإنتاج حيث تعتبر جميع النقاط التي تقع على المنحنى أوضاع كفاءة اقتصادية

ويلاحظ أن

- معيار الكفاءة لا يعالج جميع مشاكل السياسة الاقتصادية خاصة أنه يتخذ موقف حيادي تجاه مشكلة توزيع الدخل في الاقتصاد ، وبالتالي يتطلب الأمر أحكاماً ذاتية للمفاضلة بين نقاط منحنى إمكانيات الرفاهة .
- ورغم هذا القصور الواضح لمفهوم الكفاءة الاقتصادية فإن استخدامه كمعيار للسياسات المرغوبة أصبح أمراً شائعاً

(٣) الوصاية الحكومية

يقصد بالوصاية الحكومية .. قيام الحكومة بتقديم خدمات قد لا يختارها الأفراد إذا ما توافرت لهم حرية الاختيار ، في مثل هذه الحالات تصدر الحكومة إرادة الأفراد وتزاول أعمالاً تتنافى مع رغباتهم ، وتعتمد الوصاية الحكومية على فرضية مؤداها أن الأفراد غير قادرين على الاختيار الرشيد .

فمثلاً.. يبرر قيام الحكومة بتقديم برامج الضمان الاجتماعى عادة بأن الأفراد لا يدخرون فى شبابهم ما يكفى حاجاتهم فى سن الشيخوخة .

المؤيدون للوصاية الحكومية

يرون أنه فى حالات معينة تكون قدرة الحكومة على تجميع وتقييم وتفسير المعلومات المتخصصة تفوق كثيراً قدرات الأفراد ، ومن ثم فاختيارات الحكومة تكون أفضل من الاختيارات التى يتخذها الأفراد .

المعارضون للوصاية الحكومية

يقررون أنه برغم الأهمية الواضحة للوصاية الحكومية إلا أن مبدأ الوصاية الحكومية بمصادره اختيارات الأفراد يتضمن بشكل صريح وواضح أحد العناصر المعادية لحرية الأفراد أى الديمقراطية .
وبناء على ذلك يوجه المعارضون للوصاية الحكومية الاتهام لمؤيدى الوصاية الحكومية بأنهم يعيقون قيام النظم الديمقراطية ويساعدون على قيام النظم الدكتاتورية .

(٤) الحرية الفردية

يلقى كثير من الأفراد أهمية كبيرة على الحرية الفردية ، ويرغبون فى تحديد دور الحكومة بحيث لا يمس إلا أقل القليل من هذه الحرية ، وفى الحقيقة من الصعب الانحياز الكامل لمبدأ الحرية ..

فمثلاً.. هل يعتبر فرض الضرائب بوجه عام مصادرة لحرية الأفراد فى إنفاق جزء من دخولهم ؟ كذلك هل يمثل الإنفاق الحكومى الممول من الضرائب مصادرة لحرية الأفراد فى توجيه جزء من إنفاقهم على أوجه الإنفاق التى يفضلونها .

للإجابة على هذا التساؤل

يمكن المفاضلة بين أنواع الضرائب من جهة وأوجه الإنفاق الحكومى من جهة أخرى على أساس مدى ارتباط بعضها أكثر من غيرها بمعيار الحرية الفردية . **فعلى سبيل المثال..** تعتبر برامج الدعم الحكومى النقدي أكثر ارتباطاً بمعيار الحرية الفردية من برامج الدعم الحكومى للسلع ، ويرجع ذلك إلى أن البرامج النقدية تسمح للمستفيدين منها بحرية إنفاقها على أوجه الإنفاق تبعاً لاختياراتهم ، بينما الإعانات العينية تصدر هذه الاختيارات ، أما بالنسبة للضرائب ففى كثير من الحالات م الصعب الحكم بأن نوع من أنواع الضرائب قد تجاوز أكثر من غيره مبدأ الحرية .

التعارض بين هذه المعايير

★ بوجه عام يمكن القول أنه يستحيل توافر كل هذه المعايير فى سياسة واحدة فى وقت واحد فعلى سبيل المثال كثير من السياسات التى تحقق معيار العدالة قد تكون سياسات غير كفنة كذلك السياسات التى تعمل على رفع الكفاءة قد تكون سياسات أقل عدالة ، وفى الواقع توجد بعض المعايير المتعارضة بطبيعتها .
★ **وباختصار يمكن القول أن** تقييم السياسات يجب أن يعكس مدى تحقيق هذه السياسات لكل معيار بمفرده ، وكذلك يجب أن يقرر الأهمية النسبية لكل معيار ، وفى العادة يركز الاقتصاديون اهتمامهم على معيارين أساسيين هما (الكفاءة ، والعدالة) أكثر من اهتمامهم بالمعايير الأخرى

عادة ما تقوم الحكومة بتوفير السلع الاجتماعية والتي لا يستطيع اقتصاد السوق أن يوفرها حيث تتميز هذه السلع بخاصيتي عدم المنافسة في الاستهلاك وعدم القدرة علي الاستبعاد في ضوء ذلك ناقش ..

هام

(أ) ما المقصود بخاصية عدم المنافسة في الاستهلاك

(١) عدم المنافسة فى الاستهلاك

تتميز السلع الاجتماعية بخاصية عدم المنافسة فى الاستهلاك ، **بمعنى أن..** استهلاك فرد معين لكمية معينة من هذه السلع لا يؤدي إلى حرمان فرد آخر من استهلاك هذه الكمية . **أو بعبارة أخرى..** تقوم مجموعة من

الأفراد باستهلاك نفس السلعة في وقت واحد فكل فرد يحصل علي منفعة من هذه السلع لا يترتب عليه حرمان فرد آخر منها .

وهذا ما يعرف بـ (الاستهلاك الجماعي)

مثال ... (١) تنظيم مياه الفيضان كل لا يتجزأ . **(٢)** برامج مكافحة تلوث البيئة كل لا يتجزأ .

من ناحية أخرى نجد أن السلع الخاصة هي .. مجموعة السلع التي تخضع لمبدأ التنافس في الاستهلاك .

بمعنى أن .. استهلاك فرد معين لوحدة من تلك السلعة يحرم الأفراد الآخرين من استهلاكها .

مثال ... عند قيام شخص معين بأكل قطعة من اللحم فإن الأفراد الآخرين لا يستطيعون مشاركته في أكلها

مثال آخر إذا توجه شخص إلى الطبيب لإجراء عملية جراحية فإن قيام الطبيب بإجرائها يحرم الأفراد الآخرين من خدمات هذا الطبيب طيلة وقت العملية ، لهذا يقال أن خدمات الطبيب سلع خاصة

ويلاحظ أن

- هناك علاقة واضحة وصريحة بين المستهلك والسلع الخاصة حيث تقتصر منافع السلعة الخاصة علي مستهلكها وحده ولا تمتد للأشخاص الآخرين كما تتميز السلع الخاصة أيضا بأنها سلع قابلة للتقسيم أي يستطيع الأفراد الحصول عليها بكميات متفاوتة .
- وتفتقر السلع الاجتماعية لهذه العلاقة بينها وبين المستهلك فالنظافة العامة وبرامج الصحة العامة والدفاع والأمن جميعها سلع تعود بالنفع علي جميع أفراد المجتمع ولا ينحصر النفع في فرد واحد دون غيره أي ذات منافع شائعة غير قابلة للتجزئة وليست منافع داخلية يستطيع الفرد أن يتمتع بها دون غيره .

هـ (ب) ما المقصود بخاصية عدم القدرة علي الاستبعاد

ويقصد بخاصية عدم القدرة علي الحرمان .. عدم قدرة النظام الاقتصادي علي حرمان أو استبعاد أي فرد من التمتع بمنافع السلع الاجتماعية . **أو بعبارة أخرى ..** في حالة السلع الاجتماعية يستحيل قصر الاستفادة من السلع الاجتماعية علي فرد معين أو علي عدد معين من الأفراد . وعلى هذا يستطيع أي فرد الانتفاع من السلعة سواء سدد ثمنها أو لم يسدد

ويلاحظ أن ليس هناك ارتباط بين خاصية الاستهلاك الجماعي وخاصية عدم القدرة علي الاستبعاد ..

فهناك بعض السلع التي تتميز بالاستهلاك الجماعي ، وفي نفس الوقت يمكن قصر الاستفادة من هذه السلعة علي عدد محدود من الأفراد الذين يرغبون في دفع ثمن هذه السلعة ..

مثال ذلك .. العروض السينمائية والمسرحية والموسيقية والمباريات الرياضية والمدارس والجامعات الخاصة ، وإنشاء الطرق .. فهي جميعاً أمثلة لسلع تتميز بالاستهلاك الجماعي ويمكن قصر الانتفاع بها علي عدد معين من الأفراد وبالتالي اعتبارها سلعاً اجتماعية **(ويطلق عليها سلع شبه عامة)**

- ونتيجة لخاصية عدم القدرة علي الاستبعاد لا يستطيع نظام السوق تقديم السلع الاجتماعية .. فالانتفاع بالسلع الاجتماعي لجميع الأفراد ، وحرمان أي فرد من هذه المنافع أمر مستحيل وبالتالي ليس هناك أي حافز للأفراد للتعبير عن تفضيلاتهم من خلال إعلان الثمن الذي يرغبون في دفعه مقابل الحصول علي هذه السلع ..

ج) السلع الاجتماعية ومشكلة التهرب من الدفع (الركاب المجاني)

تتضح مشكلة التهرب من الدفع عندما تسيطر علي أحد الأفراد فكرة إمكانية قيام الآخرين بتحمل جميع نفقات المشروع العام وأن منافع المشروع العام يستطيع الحصول عليها سواء ساهم في نفقات إنشاء المشروع أو امتنع وهنا فإن السلوك الطبيعي لهذا الفرع هو عدم سداد نصيبه من النفقات .

ويلاحظ أنه

كلما زاد عدد أفراد المجتمع وبالتالي انخفاض المساهمات الفردية في نفقة المشروع ، ارتفع احتمال وجود ظاهرة التهرب من الدفع وأصبح احتمال عدم تقديم السلع الاجتماعية احتمالاً كبيراً ، أما إذا كان عدد الأفراد قليل فاحتمال ظهور ظاهرة التهرب من الدفع يكون ضعيفاً إن لم يكن منعدياً لأن كل فرد يعلم أن المشروع لن يتم إلا بمشاركته لأن مساهمته المالية مرتفعة .

❖ وإذا كان نظام السوق لا يستطيع توفير هذه السلع نتيجة خاصية عدم القدرة على الحرمان .. وإذا كان التعاون الاختياري لا يوفر هذه السلع نتيجة ظاهرة التهرب من الدفع فإن الأمر يتطلب حلاً بديلاً لا تربط استهلاك الفرد بمساهمته المالية ، وجميع تلك الحلول ترتبط بتدخل الحكومة ..

(د) تحديد الحجم الأمثل للسلع الاجتماعية

➔ تحديد النفقات الحدية بالنسبة للسلع الاجتماعية لا يختلف عن تحديدها بالنسبة للسلع الخاصة ، حيث تمثل النفقة الحدية في زيادة كمية الموارد المستخدمة بهدف زيادة الإنتاج بوحدة واحدة إضافية ، أما المنافع الحدية للسلع الاجتماعية فهي تختلف عن المنافع الحدية للسلع الخاصة ، فإذا كانت المنفعة الحدية للسلع الخاصة لفرد معين هي الزيادة في المنفعة الكلية عند زيادة استهلاكه بوحدة واحدة .. فإن الوضع يختلف بالنسبة للسلع الاجتماعية لأن المنفعة الحدية ليست الزيادة في المنفعة الكلية لفرد معين لأن هناك أفراداً آخرين يستهلكونها في نفس الوقت ، وعلى هذا فالمنفعة الحدية للسلع الاجتماعية هي عبارة عن مجموع الزيادة في منافع الأفراد التي يستهلكونها .

➔ إذن .. (حجم الإنتاج الأمثل) في حالة السلع الاجتماعية يتحقق عند وضع التعادل بين النفقة الحدية لإنتاج السلع الاجتماعية .. ومجموع المنافع الحدية التي يحصل عليها أفراد المجتمع باستهلاكهم لهذه السلع .

ناقش النقاط التالية

- أ) الأنواع المختلفة للمؤثرات الخارجية
ب) المؤثرات الخارجية والحجم الكفء للإنتاج
ج) كيفية التدخل الحكومي لتحقيق الحكم الكفء للإنتاج في ظل المؤثرات الخارجية

هام

أ) الأنواع المختلفة للمؤثرات الخارجية

ويمكن تقسيم المؤثرات الخارجية إلى ..

مؤثرات إيجابية :

➔ وهي ما تعرف بالفوروات الخارجية ، وهي الفوروات التي يحصل عليها أحد الأطراف نتيجة نشاط الطرف الآخر دون أن يسدد مقابل لها .

مثال .. بناء جامعة حلوان في منطقة حلوان رفع أسعار الأراضي والشقق وتحسنت الطرق دون دفع أى مقابل لذلك

مؤثرات سلبية :

➔ وهي ما يعرف بالنفقات الخارجية ، وهي تمثل الضرر الذي يصيب أحد الأطراف نتيجة نشاط الطرف الآخر دون أن يحصل على تعويض .

مثال بناء مصنع الأسمنت في منطقة حلوان يلحق ضرر بالسكان دون أن يحصلوا على تعويض من شركات الأسمنت .

كما يمكن تقسيم المؤثرات الخارجية إلى ..

مؤثرات من جانب واحد :

➔ ويقصد بها الآثار المفيدة أو الضارة التي ينقلها أحد أطراف التعامل للطرف الآخر .

مؤثرات متبادلة :

➔ ويقصد بها أن سلوك طرف من أطراف التعامل يؤثر في الأطراف الأخرى .

كذلك يمكن تقسيم المؤثرات الخارجية إلى ..

المؤثرات الخارجية لمشروع على آخر والمؤثرات الخارجية لمشروع على المستهلك .. وسنناقش ذلك بالتفصيل ..

المؤثرات الخارجية لمشروع على مشروع

❖ يحدث هذا النوع من المؤثرات إذا كان النشاط الإنتاجي لأحد المشروعات يؤثر سلباً أو إيجاباً في إمكانيات إنتاج مشروع آخر أو مشروعات أخرى .

مثال ... ◀ قيام احد المشروعات الاستخراجية باكتشاف أحد الحقول البترولية فى منطقة جغرافية معينة ، فإن هذا الكشف يوفر بيانات قيمة للمشروعات الأخرى العاملة فى المناطق القريبة ، كما يقلل من النفقات التى تنفقها على البحث .

وبلاحظ أنه ... فى حالة الوفورات الخارجية لا تحصل المشروعات التى أوجدتها على المقابل الكامل للمنافع التى نتجت عن نشاطها وبالتالي فإنها لن تقوم إلا بقدر قليل من هذا النشاط ، أما بالنسبة للمشروعات التى تخلق نفقات خارجية فإنها لا تحسب تلك النفقات التى تتحملها المشروعات الأخرى عند تحديد أثمانها وبالتالي تتجه إلى التوسع فى الإنتاج .

المؤثرات الخارجية لمشروع على مستهلك

◀ فى هذه الحالة يودى نشاط مشروع أو أكثر إلى إحداث آثار إيجابية أو سلبية على منافع الأفراد الذين ليست لهم علاقة بنشاط هذا المشروع .

مثال .. ضاحية حلوان التى كانت تتميز فى الماضى بالهواء الصحى النقى والهدوء ونظافة شوارعها وحدائقها ، ولكن هذه الأوضاع تغيرت كثيراً بعد قيام عدد من المصانع بها ، فأصبح الهواء ملوثاً من النفايات المنطلقة من المداخل ، كذلك أصبحت المساكن القريبة والحدائق تعاني من مخلفات هذه المصانع ، هذا بالإضافة إلى الضغط على المرافق العامة من مياه وصرف صحى ووسائل نقل .

(ب) المؤثرات الخارجية والحجم الكفاء للإنتاج

المؤثرات الخارجية والحجم الكفاء للإنتاج

◀ تقرر النظرية الاقتصادية أن المستوى الكفاء للإنتاج يتحقق عندما يدفع الأفراد أثماناً للسلع والخدمات تعادل النفقة الحقيقية (أى النفقة على المستوى القومى) لإنتاج هذه السلع والخدمات ..

غيم أن

المؤثرات الخارجية تطرح مشكلة تحديد قوى السوق أثماناً للسلع تقل أو تزيد عن النفقة الحقيقية للإنتاج ، ويرجع ذلك إلى أن تلك المؤثرات تتولد خارج إطار جهاز الثمن أى لا تتم من خلال الاتفاق المتبادل بين مستهلكى ومنتجى هذه السلع والخدمات ..

وبالتالى يمكن القول أن ...

فى حالة إنتاج سلعة ذات نفقات خارجية فإن قوى السوق تعمل على زيادة الموارد المخصصة لإنتاج هذه السلعة ، بينما فى حالة إنتاج سلعة ذات وفورات خارجية فإن قوى السوق ستحقق قدر أقل من الموارد ، وعندما يتم تخصيص قدر أكبر أو أقل من الموارد لإنتاج سلعة معينة فهذا يعنى أن قوى السوق لا تعبر عن الواقع الفعلى لحاجات المجتمع ، لذا يقال أن نظام السوق قد فشل ، وعندما يفشل السوق فى القيام بأحد وظائفه الأساسية فإن الأمر يتطلب تدخل الحكومة ..

(ج) كيفية التدخل الحكومى لتحقيق الحجم الكفاء للإنتاج فى ظل المؤثرات الخارجية هام

هناك أكثر من أداة يمكن للحكومة استخدامها دون أن تتعارض إحداها مع تحقيق الحجم الكفاء للإنتاج وهى ..

☆ قيام الحكومة بإنشاء هذه المشروعات وتخصيص الموارد اللازمة لها .

☆ استخدام الحكومة للأدوات المالية ذات الاتجاهات التصحيحية . **وهذه الاتجاهات التصحيحية تشمل**

(أ) الضرائب

◀ تستطيع الحكومة تصحيح أوضاع السوق من خلال فرض ضريبة على تلك المشروعات (ذات النفقات الخارجية) تعادل قيمة النفقات التى يتحملها الطرف الثالث ويمكن أن نطلق عليها **ضريبة التلوث** - مثلاً .

(٢) المساعدات الحكومية

◀ أما في حالة المشروعات ذات الوفورات الخارجية ، فيمكن للحكومة خلق اتجاهات تصحيحية لقوى السوق بهدف زيادة تخصيص الموارد لهذه المشروعات من خلال تقديم الإعانات الحكومية ، وقد تتجه الإعانات الحكومية مباشرة على المشروعات حتى يتسنى لها تخفيض الثمن وزيادة الطلب على منتجاتها ، أو تقوم الحكومة بتقديم إعاناتها إلى المستهلك مباشرة عند قيامه بالشراء وبالتالي تخلق الحافز لزيادة الطلب ، وفي كلتا الحالتين من الواضح أن هدف الإعانة الحكومية هو زيادة الطلب وزيادة الإنتاج .

(٣) الرقابة الحكومية

◀ يمكن للحكومة اتخاذ إجراءات تصحيحية للنشاط ذي النفقات الخارجية ، من خلال قيام الحكومة بإصدار القوانين التي تضع حد أقصى لكمية التلوث الناتجة من هذا النشاط ، ونتيجة لإصدار هذه القوانين يتوقع من المشروعات استخدام طرق إنتاج جديدة أكثر نفقة تقلل من حجم التلوث .

عادة لا تكفي إيرادات الحكومة العادية للوفاء بنفقاتها وبالتالي تلجأ الحكومات إلي الاقتراض



هام

في ضوء ذلك ناقش

(أ) تعريف القرض العام وأنواع القروض

يعرف القرض العام بأنه مبلغ من المال تحصل عليه الدولة من الأفراد أو المشروعات من التزامها بسداد هذا المبلغ وفوائده في المستقبل دفعة واحدة أو علي دفعات من هذا التعريف يتضح أن أهم ما يميز القرض العام هو الاختيار وضرورة السداد .

القروض الداخلية والقروض الخارجية

القروض الداخلية : هي القروض التي تصدرها الحكومات وتطرحها للاكتتاب للأشخاص الطبيعيين والمعنويين المقيمين داخل حدودها الإقليمية وينتج عنها دين داخلي مقوم بالعملة المحلية .

أما القرض الخارجية : فهي القروض التي تصدرها الحكومات وتطرحها للأشخاص الطبيعيين والمعنويين في الخارج الغير خاضعين لسيادة الدولة وينتج عنها دين خارجي مقوم بالعملة الأجنبية

القروض اختيارية وقروض إجبارية

القروض الاختيارية : هي التي تطرح في الأسواق وللأفراد حرية الاكتتاب فيها أو الامتناع عن شرائها وتغري الحكومات الأفراد بالاكتتاب في سنداتهما بمنح مجموعة من المزايا مثل رفع سعر الفائدة والإعفاءات وما شبه ذلك .

القروض الإجبارية : القروض التي تجبر الحكومة الأفراد والمشروعات علي شرائها

القروض المؤبدة والقروض غير المؤبدة

القروض المؤبدة : تلك القروض التي لا تحدد الحكومة موعداً معيناً للوفاء بها

القروض غير المؤبدة فهو التي تلتزم فيه الحكومة بسدادها في وقت معين سواء كان السداد دفعة واحدة أو علي دفعات

وتنقسم القروض غير المؤبدة إلي القروض القصيرة الأجل هي القروض التي يجب سدادها في فترة تقل عن سنة مثل أذونات الخزنة وتلجأ الحكومة إلي هذا النوع من القروض لمواجهة عجز مؤقت في الموازنة العامة .

القروض المتوسطة الأجل والقروض طويلة الأجل : فهي القروض التي يتجاوز ميعاد سدادها سنة وتلجأ الحكومة إلي هذه القروض لمواجهة العجز في موارد الدولة أي عندما لا تكفي إيراداتها المتوقعة لعام مقبل إنفاقها المتوقع خلال نفس العام

(ب) طرق إصدار القرض العام (هام)

أما عن كيفية إصدار القروض في إحدى الطرق التالية ...

(١) الاكتتاب العام المباشر

عندما تتبع الحكومة هذا الأسلوب فإنها تعرض سندات مباشرة علي الجمهور للاكتتاب فيتقدم الأشخاص طبيعويون أو معنويون بطلباتهم إلي الأجهزة المالية المختصة موضحا بها عدد السندات التي يرغبون في الحصول عليها وقيمتها وقد تكلف الحكومة أجد البنوك لمساعدتها في تسويق سندات القروض . ويمتاز هذا الاسلوب بوجود علاقة مباشرة بين الحكومة والمكتتبين مما يوفر العمولات التي يحصل عليها الوسطاء (البنوك عادة) كذلك تمنع المضاربة علي قيمة السندات

(٢) الاكتتاب عن طريق البنوك

يتلخص هذا الأسلوب في قيام الحكومة ببيع سندات القرض لبنك واحد أو مجموعة من البنوك مقابل مبلغ من المال وتتولي هذه البنوك بيع السندات للأفراد أو المؤسسات المالية بالسعر الذي تريده وفي العادة تشتري البنوك سندات القرض بسعر يقل عن قيمتها الاسمية ثم تعيد بيعها إلي الراغبين بقيمتها الاسمية . ويمتاز هذا الأسلوب بسرعة حصول الحكومة علي قيمة القرض كما يوفر عليها متاعب تسويق سندات وما قد ينتج عن ذلك من عدم تغطية قيمة القرض ولكن يعاب علي هذا الأسلوب تنازل الدولة عن جزء من قيمة القرض لإغراء البنوك علي شراء سنداتها

(٣) الاكتتاب بالمزايدة

هنا تقوم الحكومة بغرض سندات القرض للمزايدة علي افراد أو المؤسسات المالية أو عليهما معا وذلك بعد تحديد سعر أدني للإصدار فإذا كانت القيمة الاسمية للسند ١٠٠ جنيه وقامت الحكومة بتحديد سعر أدني قدره ٩٥ جنيها فإن الحكومة تقوم ببيع السندات لمن يعرض أعلي الأسعار ثم الذي يليه إلي أن تغطي قيمة القرض .

(٤) الإصدار في سوق الأوراق المالية

في هذه الحالة تقوم الحكومة بعرض سندات في سوق الأوراق المالية لبيعها بالسعر الذي يتحدد في السوق ولا تلجأ الحكومة لهذا الأسلوب إلا في حالة القروض الصغيرة لأن عرض سندات القروض الكبيرة يعني زيادة المعروض من السندات الحكومية وما يترتب عليه من انخفاض أثمانها وبالتالي تتعرض إيرادات الحكومة لخسائر كبيرة

ملحوظة تمنح الحكومات مزايا كثيرة لتشجيع الأفراد والمؤسسات المالية علي شراء سندات مثل ...

- (١) رفع سعر الفائدة
- (٢) المحافظة علي قيمة رأس المال من مخاطر ارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة النقود فقد تتعهد الحكومة بسداد المبالغ المقترضة بما يوازي أسعار الذهب أو عملات الأجنبية ثابتة القيمة .
- (٣) منح المكافآت عند السداد
- (٤) قبول السندات في سداد الضرائب
- (٥) إعفاء السندات من الضريبة

(ج) انقضاء الديون العامة

(١) استهلاك القرض العام

يقصد باستهلاك القرض قيام الحكومة بالوفاء بقيمة القرض إلي المقرضين وهناك عدة طرق تتبعها الحكومة عند استهلاك ديونها هي ...

(أ) الاستهلاك علي أقساط سنوية : وتبعا لهذه الطريقة تقوم الحكومة سنويا بسداد جزء من القرض مع الفوائد لكل مقرض وتستمر تلك العملية سنويا إلي أن ينقضي موعد انتهاء الدين .

(ب) الاستهلاك عن طريق السحب : وتبعا لهذه الطريقة تقوم الحكومة سنويا باختيار جزء من سنداتها عن طريق السحب (القرعة) للوفاء بقيمتها وتلزم أصحاب هذه السندات بردها واسترداد قيمتها الاسمية .

(ج) الاستهلاك بالشراء : وتبعا لتلك الطريقة تقوم الحكومة سنويا بشراء سندات من سوق الأوراق المالية بالسعر السائد في السوق وتقوم بإعدام تلك السندات .

٢) تبديل الدين العام

يقصد بتبديل العام أن تستبدل الدولة ديناً بدين آخر مساوياً له في القيمة ويحدث ذلك عادة عندما ينخفض سعر الفائدة في السوق وواضح أن الهدف من عملية التبديل هو التخفيف من عبء الديون العامة على موازنة الدولة بالاستفادة من انخفاض سعر الفائدة

(د) أسباب تراكم الديون الخارجية

(١) العوامل الداخلية

- أهم العوامل الداخلية تتركز في الاختلاف القائم بين قلة حجم الأموال المدخرة أو القابلة للاقتراض وحجم الأموال المطلوب استثمارها لتحقيق أهداف التنمية الطموحة لبلدان العالم الثالث وهو ما يعرف بفجوة الموارد وفي هذه الحالة ليس أمام هذه البلدان إلا أن تسلك أحد طريقين الأول هو الاقتراض من النظام المصرفي وإصدار نقود جديدة وهو يعني زيادة الضغوط التضخمية .
- وتجنباً لمساوئ هذا الطريق لجأت هذه البلدان إلى الطريق الثاني وهو التمويل الخارجي القروض الخارجية والمساعدات الخارجية والاستثمارات الأجنبية .
- غير أن تجربة التمويل الخارجي أوضحت أن معظم البلدان التي اقترضت في عقد السبعينيات وأوائل الثمانينيات لم تستطع خدمة ديونها الخارجية ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى سوء أسلوب استخدام الأموال التي اقترضت .

(٢) العوامل الخارجية

- (أ) تدهور معدلات التبادل : يعتبر أحد الأسباب في سوء الأوضاع الاقتصادية لدول العالم الثالث هو التدهور المستمر في معدلات تبادل تجارتها الخارجية بمعنى تدهور قيمة الصادرات وارتفاع قيمة الواردات .
- (ب) تصاعد تدابير الحماية : تصاعد التدابير الحمائية في الدول المتقدمة منذ بداية السبعينيات أدى إلى تدهور إيرادات صادرات العالم الثالث وتفاقم أزمة المديونية .
- (ج) تخفيض قيمة الدولار الأمريكي : تعتبر السياسة النقدية للولايات المتحدة الأمريكية أحد عناصر زيادة ديون العالم الثالث وأعبائه فتخفيض سعر الدولار تجاه العملات الأجنبية الأخرى أدى إلى ارتفاع قيمة ديون العالم الثالث مقومة بالدولار
- (د) هروب رأس المال : في الوقت الذي اقترضت فيه حكومات كثيرة من دول العالم الثالث خلال السبعينيات وبداية الثمانينيات كان مواطنوه ذه الدول نفسها يمتلكون أرصدة أجنبية بمعدلات كبيرة بالخارج .
- (هـ) ارتفاع أسعار الفائدة وتطور شروط الاقتراض : من العوامل التي أدت إلى زيادة العجز في ميزان المدفوعات وارتفاع المديونية الخارجية لدول العالم الثالث ارتفاع أسعار الفائدة وزيادة الاستهلاك السنوي المقروض .
- (و) السياسة الضريبية وميزان المدفوعات وتدفقات رأس المال : تختلف السياسة الضريبية في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية من حيث معاملتها للدخل المكتسب في الخارج ففي العادة تطبق الدول المتقدمة الولايات المتحدة ومعظم الدول الصناعية نظاماً أساسه الجنسية وهو يتضمن فرض الضرائب على دخل مواطنيها حتى ولو تحقق هذا الدخل خارج أراضيها بينما الكثير من الدول النامية ومنها مصر تطبق منهاجاً في الضرائب أساسه الإقليمية وبالتالي لا تفرض الضرائب على دخل مواطنيها الذي يتحقق خارج الحدود السياسية للدولة .

(هـ) الآثار الاقتصادية للدين العام الخارجي

- (أ) تؤدي هذه القروض إلى الحد من رفع مستوى المعيشة للأفراد وتخفيض معدلات النمو على المدى الطويل
- (ب) لما كانت قدرة البلاد النامية على الاستيراد تتحدد أساساً بمدى حصيلة الصادرات فإن ارتفاع خدمة الديون التي تستقطع من حصيلة الصادرات يؤدي إلى إضعاف قدرة البلاد على الاستيراد .
- (ج) إن إضعاف القدرة على الاستيراد يؤثر تأثيراً بالغاً على تنفيذ برامج الاستثمار والإنتاج والاستهلاك والتوظيف ويؤدي إلى انزلاق الدول المدينة إلى مرحلة الانكماش

- (د) استنزاف جزء من احتياطات الدول النامية من الذهب والعملات الأجنبية .
(هـ) قد تتعثر بعض الدول في سداد ديونها مما يترتب عليه اهتزاز الثقة الائتمانية في اقتصادية هذه الدول مما يحد من انسياب قروض جديدة إليها .

ناقش تفصيلا التقسيمات المختلفة للإنفاق العام والإيرادات العامة

ملحوظة ... السؤال لن يكون طويل بهذا الشكل وسيتم السؤال عن نقطة واحدة فقط ولكن السؤال ورد

بهذه الصورة للحفاظ على ترابط الفكرة وتسهيل الفهم

أولاً : تقسيمات الإنفاق العام

الإنفاق العام مبلغ نقدي تقوم بإنفاقه هيئة عامة بغرض تحقيق مصلحة عامة

وهناك معيارين أساسيين للتقسيم هما ..

(١) معايير غير اقتصادية

(أ) **معييار اختلاف وحدات الجهاز الإداري** يتم توزيع الاعتبارات المالية (الإنفاق) على الوزارات والمصالح التابعة لها (وزارة الصناعة ، التجارة ، الخارجية) وذلك لإحكام الرقابة على وحدات الجهاز الإداري للدولة.

(ب) **معييار التكرار : وهنا تنقسم النفقات إلى ..**

إنفاق جاری (عادي) : وهو يتسم بالتكرار من عام إلى آخر في الموازنة العامة مثل الأجور والمرتبات .

إنفاق غير عادي : وهو لا يتكرر بصفة دورية في الموازنة مثل الإنفاق الاستثماري والإنفاق لمواجهة الكوارث الطبيعية والحروب .

(ج) **المعييار الوظيفي** حيث يقسم الإنفاق الحكومي تبعاً لأوجه النشاط ، كالإنفاق على الزراعة ، الإسكان ، الخدمات الاجتماعية والسياحية .. وذلك لتسهيل تعرف الأجهزة الرقابية والتشريعية على كيفية تخصيص الدولة لمواردها على الأهداف العامة .

(د) **المعييار الإقليمي** : حيث يقسم الإنفاق الحكومي إلى

إنفاق قومي : تقوم به الحكومة المركزية ، ويستفيد منه مجموع السكان مثل الإنفاق على الدفاع ، القضاء ، التمثيل السياسي .

إنفاق على : تقوم به وحدات الحكم المحلي وتعود منافعه على سكان إقليم معين ، مثل الإنفاق على المرافق كالمياه والغاز والإنارة .

(٢) معايير اقتصادية

(أ) **معييار استخدام القوى الشرائية أو تحويلها**

إنفاق حقيقي : يترتب عليه حصول الدولة على جزء من موارد المجتمع .

إنفاق تحويلي : يترتب عليه نقل القوة الشرائية من مجموعة من الأفراد إلى مجموعة أخرى (إعادة توزيع الدخل) وذلك يكون من خلال الإعانات الاقتصادية والاجتماعية .

(ب) **معييار العملية الاقتصادية التي أثار وجوده : وهنا تنقسم النفقات العامة إلى ..**

إنفاق استثماري : لتمويل شراء السلع والخدمات لأغراض الاستثمار ..

إنفاق استهلاكي : هو إنفاق على السلع والخدمات التي تشتري للاستعمال الجاري للحكومة .

إنفاق تحويلي : يرتبط بنقل القوة الشرائية من مجموعة من الأفراد إلى مجموعة أخرى .

إنفاق مالي : يتعلق بعمليات مالية بحتة ، كالقروض المقدمة للأفراد والهيئات ، أقساط الديون وفوائدها .

(ج) معيار علاقة الإنفاق العام باقتصاد السوق : حيث تنقسم النفقات إلى ..

إنفاق لا علاقة له بالنظام الاقتصادي :

« وهو إنفاق يتطلبه وجود سلطة الدولة مثل الإنفاق علي الدفاع والأمن

إنفاق ضروري لقيام نظام السوق :

« يمثل جزء من نفقة الإنتاج ، كالإنفاق علي الخدمات الادارية العامة الضرورية لقيام مشروع خاص

إنفاق يمثل تدخلا في قوى اقتصاد السوق :

مثل الإنفاق علي انتاج السلع الاجتماعية التي لا يستطيع نظام السوق تقديمها ، والمنح والاعانات المقدمة لبعض الصناعات.

إنفاق يكمل اقتصاد السوق :

يهدف الي اشباع حاجات المجتمع من بعض السلع التي لا يقوم بأتنتاجها نظام السوق ، مثل الإنفاق علي التعليم والصحة.

(د) معيار علاقة الإنفاق العام بدورة الدخل:

إنفاق موجه للأفراد: ويشمل إنفاق حكومي موجه للأفراد ، إنفاق تحويلي مباشر موجه للأفراد ، إنفاق حكومي في شكل اعانات لتخفيض اثمان السلع الاستهلاكية.

إنفاق موجه للمشروعات : ويشمل إنفاق حكومي لشراء السلع والخدمات ، إعانات حكومية للمشروعات عند

شراء عوامل الإنتاج ، إعانات حكومية مباشرة تقدم إلى المشروعات.

ثانياً : تقسيم الإيرادات

معايير تقسيم الإيرادات

(أ) معيار التكرار الدوري : وتنقسم مصادر الإيرادات إلى :

إيرادات عادية (جارية) : وهي التي تتكرر في مواعيد منتظمة من عام لآخر مثل الأشكال المختلفة للضرائب

إيرادات غير عادية : لا تتكرر في مواعيد منتظمة مثل إيراد بيع جزء من ممتلكات الحكومة والإيرادات الناتجة من اقتراض الحكومة.

(ب) معيار سيادة الدولة : وتنقسم مصادر الإيرادات الحكومية إلى ..

إيرادات سيادية :

وهي إيرادات تحصل عليها الدولة بالاكراه من الافراد والمشروعات بما لها من حق السيادة علي مواطنيها، وتشمل:

@ الضرائب: وهي قدر من المال تجمععه الدولة أو أحد اجهزتها جبرا من الافراد بغرض تغطية اوجه النفع العام.

@ الرسوم: وهي قدر من المال تجمععه الدولة أو احد اجهزتها جبرا من الافراد.

هذا ويجب الاتزيد نفقة اداء الخدمة عن الرسم المحدد لها ، ومن امثلة الرسوم: رسوم استخراج جوازات السفر ، توثيق الاملاك الخاصة ، استخراج رخصة القيادة... وغيرها.

ايرادات غير سيادية :

@ إيرادات الممتلكات العامة: المتولدة من حقوق الانتفاع من الترع والكباري والطرق.

@ إيرادات الممتلكات الخاصة: وتنقسم الي:

إيرادات عقارية: وهي مجموعة من أموال تحصل عليها الحكومة من املاكها العقارية الممثلة في اراضي

زراعية ومناجم ومحاجر ومباني.

إيرادات مالية: وهي مجموعة الاموال التي تحصل عليها الدول نتيجة ملكيتها لبعض الأسهم والسندات

وعائد الاموال المودعة لدي البنوك كذلك فوائد القروض التي تقدمها الحكومة لبعض الهيئات والمؤسسات والافراد.

○ إيرادات صناعية وتجارية: وهي مجموعة الأموال التي تحصل عليها الدولة من جميع المنشآت التي تديرها طبقاً لقواعد ونظم إدارة المشروعات الخاصة.

(ج) معايير أخرى

تبعاً لمعيار جهة التحصيل أو الجهاز الإداري : إيرادات وزارة المالية ، إيرادات وزارة الداخلية ، إيرادات وزارة الزراعة ...

تبعاً لمعيار الإقليمية : حيث تقسم إلى إيرادات الحكومة المركزية وإيرادات وحدات الحكم المحلي ومن أمثلة النوع الأول من الضرائب الجمركية وضرائب الدخل ومن أمثلة النوع الثاني الضرائب العقارية علي المباني والأراضي الزراعية

ناقش النقاط التالية ...

(أ) البناء الاستقراري للموازنة العامة

(ب) أساليب تمويل عجز الموازنة العامة والآثار الاقتصادية

(أ) البناء الاستقراري للموازنة العامة

يقصد به .. إعداد تصميم الضريبة ونظم الإنفاق بحيث تؤدي إلى زيادة الإنفاق الكلي خلال فترة انكماش الدخل القومي ، وتخفيض الإنفاق الكلي خلال فترات التضخم دون أن تلجأ الحكومة إلى اتخاذ إجراءات جديدة لمواجهة تلك التغيرات في الدخل القومي .

(١) البناء الاستقراري ونظم الضرائب

- ◆ البناء الاستقراري للنظام الضريبي يعنى تصميم النظام الضريبي على أساس زيادة إيرادات الضرائب كلما زاد الدخل ، وانخفاض الضرائب كلما انخفض الدخل ، وبالتالي فإن النظم الضريبية تعمل تلقائياً على تحقيق الاستقرار الاقتصادى .
- ◆ والأثر الاستقراري للضريبة يكون أكثر وضوحاً في حال الضرائب التصاعدية مقارنة بالضرائب النسبية ، فالتصاعد الضريبي يؤدي إلى حصيله أوفر في فترات زيادة الدخل وبالتالي تتولد قوى انكماشية تساعد على إضعاف قوى التضخم في النشاط الاقتصادي ، والعكس يؤدي التصاعد الضريبي إلى انخفاض شديد في الحصيله عند انخفاض الدخل (مقارنة بالضرائب النسبية) وبالتالي تضعف قوى الانكماش في النشاط الاقتصادي .

(٢) البناء الاستقراري والإنفاق العام

- ◆ يقصد به أن الإنفاق الحكومي يزداد تلقائياً في فترات انخفاض الدخل القومي وينخفض تلقائياً خلال فترات زيادة الدخل القومي مما يؤدي إلى إنفاق النشاط الاقتصادي بالنسبة للوضع الأول وخفض النشاط الاقتصادي بالنسبة للوضع الثاني .

استخدام البناء الاستقراري للموازنة

- ◆ يمكن القول أن البناء الاستقراري للموازنة يفيد فقط في حالة الانحرافات البسيطة للطلب الكلي في المجتمع ، أما في الحالات الحادة من الكساد أو التضخم فإن فعالية البناء الاستقراري مشكوك فيها وبالتالي لابد من إحداث تغيرات جوهرية في نظم الإنفاق الحكومي والضرائب " الأدوات غير التلقائية " .

(ب) أساليب تمويل العجز وآثارها الاقتصادية

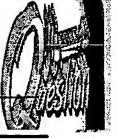
العجز في الموازنة العامة يتم تمويله من خلال واحد أو أكثر من العوامل الآتية

- الاقتراض المحلي من الأفراد والمشروعات العامة .
- الاقتراض الخارجى .
- طبع ورق البنكنوت .
- الائتمان
- في حالة الاعتماد الكبير على الاقتراض المحلي فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة وانخفاض الاستثمار الخاص .

- في حالة الاعتماد الكبير على الاقتراض الخارجي فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض في أسعار صرف العملة المحلية ، ويرفع المديونية الخارجية لمستوى لا يمكن تحمله .
- في حالة طبع أوراق البنكنوت سيؤدي ذلك لتعرض الاقتصاد القومي لموجات التضخم .

عرف الضرائب موضحا التقسيمات المختلفة للضرائب

ملحوظة : غالبا لن تأتي تقسيمات الضرائب بالكامل في سؤال واحد ، ولكن جاء السؤال هنا بهذه الطريقة للحفاظ على ترابط الفكرة وتسهيل الفهم...



أولا : تعريف الضريبة

الضريبة هي مبلغ نقدي يتم جمعه بمعرفة الدولة جبرا من الأفراد بهدف تحقيق اهداف عامة ، وبغض النظر عن النفع الخاص الذي يعود علي المتحمل الفعلي لهذه الضريبة

ثانيا: تقسيمات الضرائب

(1) نظام الضريبة الوحيدة

(2) ضرائب متعددة

ووجه التفرقة بين هذين النوعين هو عدد المصادر التي تستمد الدولة إيراداتها منها..

◆ **نظام الضريبة الوحيدة :** يقوم على أساس حصول الدولة على إيراداتها من مصدر (موضوع) واحد أو مصدر رئيسي واحد بجانب بعض المصادر الأخرى قليلة الأهمية.

◆ **نظام الضرائب المتعددة :** يقوم على أساس حصول الدولة على إيراداتها من مصادر متعددة ومتنوعة

◆ وتنقسم الضرائب المتعددة بدورها إلى ..

ضرائب الدخل

- أصبحت ضرائب الدخل ذات أهمية كبيرة في النظم الضريبية الحديثة نظراً لتعدد مصادرها ، فقد يستمد الفرد دخله من العمل وحده أو من رأسماله وحده أو منهما معاً ، فالفرد قد يمتلك قطعة أرض أو مبنى أو أسهماً أو سندات ، وقد يزاول عملاً تجارياً أو صناعياً أو يشغل وظيفة أو يعمل بالأعمال الحرة .. وكل مصدر من هذه المصادر يدر دخلاً يطلق عليه "الدخل النوعي أو الفرعي".

- أما مجموع الدخول التي يحصل عليها الفرد من المصادر المختلفة فيعرف بـ "الدخل الكلي".

ملحوظة .. قد تفرض الضريبة على كل مصدر من مصادر الدخل ، على حدة ، ويطلق على هذه الضريبة "

الضريبة ذات الفروع

- وقد تفرض الضريبة على مجموع الدخل ، بمعنى انها ضريبة على الدخل الكلي لا على مصادره المختلفة ، أى عندما تتجمع الدخول المختلفة في يد الفرد وتعرف هذه الضريبة بـ "الضريبة العامة".

ضرائب الاستهلاك

ان الانفاق علي سلع الاستهلاك يعد دلالة علي الوضع الاقتصادي للفرد، وإذا كانت النظم الضريبية قد اخضعت الدخل للضرائب فهي تخضع الانفاق ايضا للضرائب فيما يعرف بـ "ضرائب الاستهلاك"

ويمكن تقسيم ضرائب الاستهلاك على اساس نطاقها الى..

(أ) ضرائب خاصة (انتقائية):

في هذه الحالة يقتصر فرض ضريبة الاستهلاك علي مجموعة معينة من السلع والخدمات.
مثال: فرض ضريبة علي استهلاك البنزين ، السجائر ، الروائح ، المنسوجات

وعند اختيار السلع التي تفرض عليها الضرائب يواجه النظام الضريبي باعتارين متعارضين ..

الأول : وفرة الحصيللة ويتحقق ذلك بفرض الضرائب على السلع ذات الطلب قليل المرونة ، وهي في العادة سلع يستهلكها معظم طبقات المجتمع سواء كانت مرتفعة الدخل أو منخفضة الدخل .

الثانى : هو العدالة وما يتطلبه ذلك من استبعاد تلك السلع التى تستهلكها الطبقات منخفضة الدخل .

(ب) ضريبة عامة على المبيعات :

□ وهى ضريبة تخضع لها جميع السلع فى حالة بيعه أو تداولها ، أى أنها تنصب على إنفاق الأفراد ، وقد تُفرض الضريبة مرة واحدة فى مرحلة البيع بالجملة أو التجزئة ، وقد تكون الضريبة العامة متتابعة فتسرى عند كل تداول فتفرض مرة عند البيع من المنتج إلى تاجر الجملة ، ومرة ثانية عند البيع من تاجر الجملة إلى تاجر التجزئة ، ومرة ثالثة من تاجر التجزئة إلى المستهلك .

ضرائب على رأس المال

يقصد برأس المال من وجهة النظر الضريبية .. " كل شئ مادى أو معنوى يمتلكه الفرد فى لحظة معينة ويمكن تقديره بالنقود ، ويدردخلأ أو قابل ليدردخلأ "

(٢) تقسيم الضرائب تبعاً لسعرها

(٢) الضرائب القياسية	(١) الضريبة التوزيعية
----------------------	-----------------------

الضريبة التوزيعية

□ يقصد بالضريبة التوزيعية .. تلك الضريبة التى يحدد النظام الضريبى حصيلتها الإجمالية من الأفراد مقدماً ثم يقوم بتوزيع هذه الضريبة تبعاً لقدرة كل منهم على الدفع .
□ وعلى هذا لا يعرف سعر الضريبة فى هذه الحالة إلا بعد معرفة نصيب كل فرد منها ، ونسبة هذا النصيب إلى القيمة الكلية لموضوع الضريبة سواء كانت دخلاً أو ثروة .

الضريبة القياسية

□ فى الضريبة القياسية لا يحدد النظام الضريبى قيمة الحصيلة التى يجب جبايتها بل يقتصر على تحديد سعرها ، أما قيمة الحصيلة فتتوقف على الظروف الاقتصادية للبلاد من كساد وزواج من جهة ، وكفاءة الجهاز الضريبى من حيث تحديد الأموال الخاضعة للضريبة وتحصيل الضريبة ومواجهة حالات التهرب من جهة أخرى .

والضرائب القياسية يمكن تقسيمها إلى ..

(أ) الضرائب الإجمالية

□ ويقصد بها أنها مجموعة الضرائب التى يحدد القانون مقدار الضريبة بالقياس أو وزن أو كمية أو حجم موضوع الضريبة .

مثال ذلك .. بعض الضرائب الجمركية التى تفرض على بعض السلع على أساس الحجم كالثلاجات أو الوزن كالمنسوجات ، كذلك ضريبة الرؤوس التى تفرض على الأفراد بغض النظر نوعية النشاط الاقتصادى الذى يزاولونه مثل فرض مبلغ مائة جنيه على كل فرد سنوياً .

(ب) الضرائب القياسية :

□ وهى مجموعة الضرائب التى تُفرض على أساس قيمة موضوع الضريبة ، وقد يكون سعر الضريبة نسبياً أى تفرض بنسبة ٣٠% مثلاً مهما كانت قيمة موضوع الضريبة ، وقد يكون سعرها تصاعدياً .

(٣) التقسيم تبعاً لهيكل أسعار الضريبة (تبعاً لمعدل الضريبة)

السعر الرسمى للضريبة هو ذلك المبلغ من المال الواجب سداده عن كل وحدة من موضوع الضريبة إلا أن السعر الفعلى للضريبة قد يختلف نتيجة إعفاء جزء من قيمة موضوع الضريبة أو إذا تغير سعر الضريبة بتغير قيمة موضوع الضريبة فمثلاً إذا كان السعر الرسمى للضريبة هو ٢٠% بعد إعفاء ٢٠% كنفقات للحصول على الإيراد وإذا كان الإيراد يعال ١٠٠٠ جنيه فإن المبلغ الخاضع للضريبة يعادل ٨٠٠ جنيه وبالتالي فإن الضرائب الواجب سداده هي ١٦ جنيه أى أن السعر الفعلى للضريبة يعادل ١٦% ولما كان السعر الفعلى هو الذى يمثل التزامات الممول فهو الذى يجب أن يؤخذ فى الاعتبار .

وهنا تجدر الإشارة لثلاثة أنواع بدلية لهيكل الضريبة هى ..

ان يكون هيكل أسعار الضريبة نسبياً أو تصاعدياً أو تنازلياً .. ووجه الاختلاف بين هذه الهياكل الثلاث تتوقف على مدى التغير الذى يحدث لمتوسط سعر الضريبة نتيجة التغير فى قيمة الضريبة .
 فإذا كان متوسط سعر الضريبة ثابتاً عند المستويات المختلفة لموضوع الضريبة تكون الضريبة نسبية أما إذا ارتفع متوسط سعر الضريبة مع زيادة قيمة موضوع الضريبة تكون الضريبة تصاعدية .
 أما إذا انخفض متوسط سعر الضريبة مع زيادة قيمة موضوع الضريبة تكون الضريبة فى هذه الحالة تنازلية .

(4) تقسيم الضرائب ودورة الدخل

وهي تنقسم الى ..

(1) الضرائب على الدخل الجارى والانتاج

تمثل الضرائب على الدخل أو الانتاج الجارى الجزء الاكبر من حصيلة الضرائب .
 # ومن دراستنا السابقة لدورة تدفق الدخل يتضح ان المستهلكين يمتلكون عناصر الانتاج ويقدمونها للمنتجين ليحصلوا على العوائد (أجر - ريع - فائدة) ، ويفرض على هذه العوائد ضرائب ، ثم تدخل هذه العوائد السوق مرة اخرى لعمليات الشراء والانتاج فيفرض عليها ضرائب مرة اخرى .

(2) الضرائب على المشتريين والضارائب على البائعين

هناك طرفان يمكن إخضاع أحدهما للضرائب .. الطرف الأول هو المستهلك ، والطرف الثانى هو المشرع ..

★ والتكافؤ بين الضرائب عند طرفى التعامل المستهلك والمشرع لا يمكن أن يتحقق إلا فى ظل الأسواق التى تسود فيها المنافسة الكاملة ، أما بالنسبة للأسواق التى لا تتوافر فيها شروط المنافسة الكاملة فالوضع سوف يختلف ، بمعنى أن النقطة التى تفرض عندها الضريبة ليست بالضرورة هى النقطة التى تستقر عندها .. فقد ينتقل عبء الضريبة من الفئة التى تفرض عليها إلى فئة أخرى ، وبالتالي سوف ينعدم التكافؤ (يستطيع البائع نقل عبء الضريبة للمشتري عن طريق رفع السعر) .

(٣) ضرائب الدخل وضرائب الإنفاق

★ ممول الضريبة قد يخضع لها إما عند حصوله على الدخل أو عند قيامه باستخدامه ، وطالما أن قيمة الدخل تتعادل مع قيمة الاستخدامات ، فإن ضريبة عامة على الدخل سيتعادل إيرادها مع أى ضريبة على استخدام هذا الدخل ، فضريبة عامة على الدخل الكلى للأفراد ستتعاقد تماماً مع ضريبة عامة على الاستهلاك والإدخار ، وبالمثل فـضريبة عامة على إيرادات المشروعات ستتعاقد تماماً مع ضريبة عامة على استخدامات تلك الإيرادات .

ناقش النقاط التالية ..

(ب) النظام الضريبي والرفاهية الاقتصادية

(أ) معايير النظام الضريبي الجيد

(أ) معايير النظام الضريبي الجيد

(أ) العدالة : ويقصد بها ان النظام المالي الأمثل هو ذلك النظام الذي يوزع الاعباء المالية للضرائب بعدالة

بين أفراد المجتمع وقد اختلفت المعايير حول تحديد معنى العدالة الضريبية

(ب) الوضوح : ويقصد بالوضوح هنا هو ضرورة ان تتميز التشريعات الضريبية بالبساطة وعدم التعقد ،

بحيث يستطيع الفرد التعرف على مقدار الأموال التي يجب عليه سدادها ، وكذلك التعرف على طريقة سداد الالتزامات الضريبية ومواعيدها وألا تترك مثل هذه الامور لتفسير الجهاز الاداري الذي يجمع الضرائب .

(ج) الملائمة فى الدفع : ويقصد بمعيار الملائمة فى الدفع توافق ميعاد تحصيل الضريبة وطريقته وإجراءاته مع ظروف الممول ، فلا يعقل أن يطالب الفرد بدفع الضريبة إلا بعد حصوله على الثروة أو الدخل الخاضع لها .

(د) الاقتصاد فى نفقة التحصيل : يجب أن تكون نفقة الجهاز الإدارى المكلف بتحصيل الضرائب عند أدنى مستوى لها فلا تبدد أموالاً كبيرة عند جمع الضرائب مما يجعل القدر المتبقى للخزانة العامة قليلاً .

(هـ) المحافظة على كفاءة جهاز السوق : الضرائب التى يشملها الهيكل الضريبى يجب اختيارها بحيث لا تؤثر بقدر الإمكان على القرارات الاقتصادية للأفراد والمشروعات ، أى عدم تأثير الضرائب على كفاءة نظام السوق ، وهو ما يعرف بـ "الحياد الضريبى" ، أما فى حالة عدم القدرة على تحقيق هذا العزل ، فإن أثر الضرائب على قوى السوق يجب أن يكون عند أدنى مستوى له .

(و) عدم التعارض بين الضرائب وأهداف النظام المالى : بمعنى أن تحقيق هدف معين من خلال فرض ضريبة معينة ، يجب ألا يكون على حساب الأهداف الأخرى للمجتمع ، فمثلاً استخدام الإعفاءات الضريبية لزيادة الاستثمارات يجب ألا يكون على حساب عدالة الدخل فى المجتمع .. هكذا .

(ب) النظام الضريبى والرفاهية الاقتصادية

◀ يمكن القول أن النظام الضريبى الأمثل والكفء هو ذلك النظام الذى يعمل ويساعد فى تحقيق الرفاهة الاقتصادية ، وفى ظل نظم السوق هناك مجموعة أهداف أساسية تعتبر ضرورية لتحقيق الحجم الأمثل

للفراة الاقتصادية ، ويمكن تلخيص تلك الأهداف فى النقاط التالية ..

(أ) توفير الحد الأقصى من حرية الاختيار من خلال توفير أكبر قدر من الحرية للأفراد فى تحديد السلع التى يرغبون فى استهلاكها ، كذلك يكفل للأفراد حرية اتخاذ قرارات كيفية استخدام ما يملكون من عوامل الإنتاج ، وكذلك الفرد له حرية كاملة فى اختيار العمل الذى يزاوله ويتناسب مع مواهبه .

(ب) تحقيق أعلى مستوى معيشة ويقصد به أن على النظام لاقتصادى توفير أكبر قدر من الإشباع لرغبات أفراد المجتمع فى ظل الموارد المتاحة والمعرفة الفنية السائدة ، وتوزيع معين للدخل فى المجتمع ، أو بعبارة أخرى أن أعلى مستوى معيشة سيتحقق عندما يتم التخصيص الكفء لموارد المجتمع .

(ج) توظيف عوامل الإنتاج الرغبية فى العمل لا شك أن وجود بعض عوامل الإنتاج فى حالة بطالة إجبارية يعنى أن المجتمع يستطيع من خلال توظيفه لتلك العوامل زيادة كمية السلع ورفع مستوى رفاهة بعض الأفراد دون إلحاق أى ضرر بالأفراد الآخرين ، مما يعنى ارتفاع الكفاءة الاقتصادية .

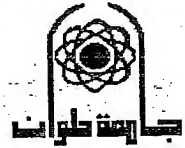
(د) النمو الاقتصادى فى المجتمعات المتخلفة يوجد إصرار على تحقيق رفع سريع للدخل الفردى بهدف تقليل التفاوت مع مثيله فى الدول المتقدمة أما فى الأقطار المتقدمة فإن الأمر تجاوز رفع نصيب الفرد من الدخل إلى تحقيق معدل مستقر للنمو مع تجنب أى فجوة بين معدل النمو المحقق ومعدل النمو المتاح الذى يتناسب مع حجم الموارد والمعرفة الفنية المتاحة .

(هـ) العدالة فى توزيع الدخل يرى البعض أن العدالة الاقتصادية للمجتمع يمكن تحقيقها إذا تم توزيع الدخل على أساس تساوى الإشباع الحدى للأفراد .

◀ وبصفة عامة يمكن القول أن هناك خامسيتان يجب على النظام الضريبى الأمثل أن يتميز بهما وهما ..

حياد الآثار الاقتصادية للضرائب : بمعنى أن هيكل الضرائب يجب أن يتجنب أى تدخل يودى إلى عدم الاستخدام الأمثل لموارد المجتمع ، بل يجب أن يصمم الهيكل الضريبى لخدمة هذا الهدف .

العدالة الضريبية : بمعنى أن يتم توزيع الأعباء المالية للضرائب طبقاً لتوزيع الدخل فى المجتمع باعتبار أن تلك القاعدة تتفق مع العرف السائد فى المجتمعات الحديثة .



كلية التجارة وإدارة الأعمال

قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية

الفرقة: الثالثة

التخصص: محاسبة - انتظام

دور: تخلفات ٢٠١٧.

اسم المقرر: اقتصاديات المالية العامة .

الزمن: ساعتان.

ممنوع الكتابة على ورقة الأسئلة ، وكل طالب مسئول عن تسليم كراسة أجابته

أجب عن السؤالين التاليين:

السؤال الأول:

أكتب باختصار غير مخل في التالي:

- العجز النقدي والعجز الكلي في الموازنة العامة للدولة.
- الآثار الاستقرارية والتوزيعية للنظام المالي.
- معايير تقييم السياسة المالية.
- المؤثرات الخارجية لقوى السوق ودور السياسة المالية.
- معايير تقسيم مصادر الإيرادات العامة.
- البناء الاستقراري وإدارة العجز في الموازنة العامة.

السؤال الثاني:

يعانى الاقتصاد المصري من تفاقم مشكلة الدين العام، وما لذلك من آثار مختلفة تنعكس في نهاية المطاف على الأداء الاقتصادي لمصر، في ضوء ذلك أكتب باختصار غير مخل في التالي:

- ١- مبررات اللجوء إلى الدين العام.
- ٢- مكونات الدين العام المحلى المصري.
- ٣- الدين العام المحلى في الفكر الاقتصادي.
- ٤- مؤشرات الدين العام المحلى في مصر.
- ٥- تأثير الدين العام المحلى على الأداء الاقتصادي في مصر.

مع أطيب الأمنيات بالتوفيق